■■ الحلقة الثانية والعشرون

... «مرسي» يبصم على قرارات مكتب الإرشاد

.. حاول «مرسي» فى إجتماعه مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إستجداء عطف القيادات والإشادة بهم وبدورهم وقيمتهم ووطنيتهم وقدرتهم على حماية البلاد ، وقال (إن إقامة مشروعات صناعية وتجارية على المنطقة الحدودية مع غزة «مجرد إقتراح» وأنا رفضته ، وبطمنكم أن الأمور ماشية فى الطريق الصحيح) .. ورغم ذلك وخلال أقل من إسبوع ، كانت مؤسسة الرئاسة تعلن عن (٣) قرارات كارثية جاءت له كتعليمات صادرة من مكتب الإرشاد وعليه تنفيذها ، أحدثت حالة غير مسبوقة من الغضب لدى كافة الأجهزة الأمنية .. وهى كالآتى :

- (**القرار الكارثى الأول**) : تعديل الإقتراح بخطة للمشروعات الصناعية والتجارية على المنطقة الحدودية مع غزة ،

إلى «مشروع فتح المعابر وإقامة المنطقة الحرة الصناعية والتجارية مع غزة».

- (**القرار الكارثى الثانى**) : منح « ١٢ » ألف فلسطينى الجنسية المصرية.

- (**القرار الكارثى الثالث**) : الإتفاق على صفقة سلاح من الصين.

------ كانت ردود الفعل على هذه القرارات غاضبة جداً فقد رفضت جميع الأجهزة الأمنية والسيادية هذه القرارات وتم إرفاق تقارير هامة بآراء الأجهزة وردود الأفعال عليها .. وتضمنت الآتى :

١- إن «قطاع غزة» يقع تحت الإحتلال الإسرائيلى ، فكيف سيتم توقيع إتفاقية خاصة للمعابر مع غزة بدون الرجوع لإسرائيل ؟ كانت مصر قد وقعت إتفاقية خاصة للمعابر مع السلطة الفلسطينية التى يمثلها الرئيس الفلسطينى «محمود عباس أبو مازن» وبحضور كل من (إسرائيل والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) وكانت الإتفاقية تنص على أن المعبر الوحيد الذى يربط مصر بـ«غزة» هو (معبر أفراد) وليس (معبر تجارى)، أما المعبر التجارى فهو (معبر العوجة)، بالإضافة إلى وجود (٨) معابر أخرى موجودة لإسرائيل مع السلطة الفلسطينية التى تتحكم فى كافة المعاملات التجارية والغذائية ؟ فكيف سيتم توقيع اتفاقية معابر جديدة ؟ ومع من سيتم توقيعها ؟ هل ستوقع الإتفاقية مع حكومة حركة حماس وهى حكومة مُقالة غير معترف بها دولياً ؟ وهل ستوقع الإتفاقية مع حماس دون موافقة «أبو مازن» ؟ ، وهل - أصلاً - أبو مازن موافق على توقيع إتفاقية المعابر الجديدة وإلغاء الإتفاقية الحالية ؟ لأنه فى هذه الحالة ستكون مصر تتحدى المجتمع الدولى ؟ ومن المستحيل على مصر توقيع إتفاقية جديدة للمعابر مع حماس لأن إسرائيل من الممكن أن تغلق المعابر التجارية وفى هذه

الحالة ستكون مصر ملزمة منذ اليوم الأول أن تعطى «قطاع غزة» كافة احتياجاته الغذائية والتجارية وتوفر الغاز والكهرباء والتليفونات والغذاء والمياه ، إضافة إلى أن مصر سيكون عليها ضمان الأمن فى قطاع غزة ، وفى حالة قيام أى فصيل مسلح بضرب صواريخ أو قذائف على إسرائيل ستكون مصر هى المسئولة أمام إسرائيل والعالم.

٢- إعطاء (١٢) ألف فلسطينى الجنسية المصرية وحملهم لبطاقة الرقم القومى المصرية ، يمثل خطر كبير على القضية الفلسطينية وعلى مصر أيضاً ، وكان الرئيس الأسبق حسنى مبارك قد رفضه من قبل ، وسيتم إعتبار الـ (١٢) ألف هؤلاء قوة كبرى يتم إستخدامها فى أى انتخابات قادمة ، ومنهم (٦) ألاف فلسطينى يُعتبرون شخصيات غير مُرَحَب بها فى مصر والأجهزة الأمنية تعترض عليها لإنتماءهم لحركة حماس ، وبعضهم لديه إتصالات بقواعد فلسطينية فى الخارج وترتبط بجهات تمويلية فى (قطر وتركيا وإيران)، وسيستخدمون الجنسية المصرية فى ممارسة نشاطات تضر بالأمن القومى المصرى ، وسيمثلون خلايا نائمة لمنظمات خارجية تابعة للإخوان فى الأساس لكنها مرتبطة بدول تعادى مصر ، وسيتم إتهام مصر بأنها «تلعب فى الهوية الفلسطينية» فى الوقت الذى يدعو فيه الجميع إلى الحفاظ على كيان الدولة الفلسطينية.

٣- إن عمليات تسليح القوات المسلحة تتم بمعرفة «اللواء محمد العصار مساعد وزير الدفاع لشئون التسليح» ولديه إدارة كاملة تشرف على كافة مستلزمات الجيش من سلاح ومعدات ، وهى التى ترى ما يحتاجه الجيش من سلاح وتكتب به تقارير للقيادة العامة للجيش ويتم إتخاذ القرار المناسب ، وتسليح الجيش معروف من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وألمانيا وفرنسا .. وعلى رئيس الجمهورية مراعاة إحتياجات الجيش من السلاح كيفما يرى الجيش ، ودون النظر

للسلاح الصينى.

.... كان «محمد مرسي» قد ماطل فى تلبية إحتياجات القوات المسلحة للتسليح وفضل اللجوء للسلاح الصينى لرخص ثمنه .. وهنا لابد من ذكر نقطة هامة تتعلق بالتسليح وهى (((فى الأعراف العسكرية .. على رئيس الجمهورية تلبية كافة متطلبات الجيش من تسليح ، وإذا رفض الرئيس أو ماطل أو حتى أظهر عدم إهتمام أو أظهر عدم الحرص على تقويه الجيش وتسليحه بأحدث الأسلحة لدواع الأمن القومى ولخطورة الأوضاع فى المنطقة والصراعات الأقليمية ، كل هذا يتم تصنيفه على أن الرئيس – إذا فعل ذلك – هو «غير أمين على البلاد» و «غير حريص على حمايتها من المخاطر»، بإختصار يتم تصنيف الرئيس على أنه «يخون الأمانة التى يحملها»))) .

--- فى (١١ سبتمبر ٢٠١٢) جاء إلى مصر «حمد بن خليفه – أمير قطر» وعقد لقاء مع «مرسي»، وتم الإعلان عن قيام «قطر» بوضع ودائع مصرفية طويلة الأجل بقيمة (٤) مليارات دولار ، وشرائها سندات حكومية مصرية بقيمة (٣) مليار دولار رغم أن الحكومة المصرية لم تكن قد أعلنت عن عرض هذه السندات للبيع ، إضافة إلى طلب «قطر» بتملك أراضٍ تابعة لمحور قناة السويس ... وبعد إنتهاء الزيارة : سافر «خيرت الشاطر» إلى «الدوحة» فى سرية شديدة ، وكانت فى إنتظاره سيارة فارهة تابعة للديوان الأميرى القطرى وعقد لقاء مع («حمد بن خليفه – أمير قطر» و «الشيخة موزة – زوجة أمير قطر» و «الشيخ يوسف القرضاوى») ، وتم الإتفاق على عدد من الصفقات الإقتصادية بلغت قيمتها (٣٠) مليار دولار ، لكن هذه الصفقات ستظل معلقة لحين الآستجابة للشروط القطرية لإتمام الصفقات ، ومن هذه الشروط ما يلى :

١ – إستحواذ «قطر» على مشروعات قناة السويس وتحديداً فى منطقة شرق التفريعة من خلال تخصيص (١٨) مليار دولار لها ، مع إستثناء «قطر» من حظر

الملكية فى هذه المنطقة التى تعد من أهم المناطق التابعة للقناة.

٢- حصول «قطر» على كافة المعلومات التى تحتاجها عن القوات المسلحة المصرية من أعدادها وتسليحها وكافة المعاهدات الدفاعية المشتركة بين مصر والدول الأخرى ، وكافة المعلومات عن المشكلات الحدودية.

٣- حق «قطر» فى إحاطتها بكافة التغييرات الدستورية والوزارية قبل إجراءها ، ومعرفة كيفية تعيين المسئولين ، وإحتفاظ قطر بحقها فى معرفة المزيد من المعلومات فى أى مجال إذا إرتأت ذلك وفى أى وقت تريد.

٤- الموافقة على إنشاء «مدينة قطر الصناعية» فى محافظة السويس بقيمة تبلغ (٥) مليار دولار ، وتحمل قطر لكافة تكاليف المشروع من مرافق البنية التحتية ومنها (ومياه وغاز وطرق وكهرباء).

----- وفى ظل التقارب بين «مرسي والإخوان» من «قطر»، وفى تانى يوم بعد زيادة «حمد بن خليفه - أمير قطر»، وتحديداً فى يوم (١٢ سبتمبر ٢٠١٢) بدأ صدام «مرسي» والإخوان مع «السعودية والإمارات» ، وظهرت خلافات طاحنة كانت تحمل بصمات «جبال تورا بورا»، وتفوح من هذه الخلافات رائحة «الدولار الأخضر الأمريكى» .